شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
ALEXANDRIA CONTAINER & CARGO HANDLING CO
شركة مساهمة مصرية (ش.م.م)
خاضعة لأحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١

السادة / البورصه المصريه

تحية طيبة و بعد ،،،

بالإشاره الى إجتماع الجمعيه العامه العاديه للشركه المنعقده يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/١٦

مرفق لسيادتكم طيه محضر إجتماع الجمعيه العامه العاديه المعتمد من رئيس مجلس الادارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

لواء بحرى / علاء محمد إبراهيم أحمد

العضو المنتدب التنفيذى

Alex Cont

مدير علاقات المستثمرين	***محاسب / سلمى محمد سعد زغلول***	***التوقيع :***

شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
ALEXANDRIA CONTAINER & CARGO HANDLING CO
شركة مساهمة مصرية (ش.م.م)
خاضعة لأحكام القانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١

To: EGX

Dear Sir,

With reference to the Ordinary General Assembly Meeting held on Thursday 16/4/2026

We are honored to attach for you Minutes of Ordinary General Assembly Meeting documented by the Chairman of the board of directors of the company .

Yours Faithfully,

22/4/2026

Admiral/ Alaa Mohamed Ibrahim Ahmed

Chief Executive Officer

Alex Cont

Investors Relations Manager	*Acct: Salma Mohamed Saad Zaghlol*	*Signature :*

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/١٦

بناءً على موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٣ / ٢٠٢٥ على دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد .. لـــــــــذا،،، انه في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/١٦ وفي تمام الساعة الثالثة عصراً عقدت الجمعية العامة لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع اجتماعها العادي وذلك بدعوة من السيد الاستاذ / رئيس مجلس الإدارة – بقاعة الاجتماعات بمبنى الشركة القابضة للنقل البحري والبري – ٧١ طريق الحرية – بالإسكندرية وقد تم إتاحة إمكانية المشاركة في الاجتماع عبر وسائل الاتصال الحديثة وتقنية الفيديو كونفرنس وذلك عبر الرابط :-

https://emagles.com/voterinformation/ALCN

كما اتاحت أيضاً التصويت الالكتروني للسادة مساهمي الشركة عبر تقنية (e-magles-voting) عن بعد خلال خمسة أيام عمل سابقة على عقد الاجتماع (المدة القانونية) وقد حضر الاجتماع السادة الآتي أسماؤهم: –

برئاسة: –		
السيد الأستاذ / أحمد إبراهيم على محمد المطوع (ممثلا عن شركة ألفا اوركس ليميتد)	رئيس الجمعية العامة العادية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع ورئيس مجلس إدارة الشركة	حضور
والسادة أعضاء الجمعية العامة ممثلي هيكل رأس المال :-		
السيد اللواء أ.ح مهندس/ محمود حامد عرفات	رئيس مجلس إدارة غير التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	حضور
الأستاذ الدكتور / عمرو أحمد مصطفى	العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للنقل البحري والبري (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	حضور
السيد اللواء بحري أ.ح/ وليد محمد شلتوت	رئيس قطاع نشاط النقل البحري للشركة القابضة للنقل البحري والبري (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	حضور
السيد الأستاذ / أسامة أحمد حامد الجزار	رئيس قطاع الشئون القانونية للشركة القابضة للنقل البحري والبري (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	لم يحضر
الأستاذ الدكتور / نصر أحمد محمود سالم	رئيس قطاع الشئون المالية للشركة القابضة للنقل البحري والبري (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	حضور
السيد العميد / سامي فؤاد الهامي شلش	رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والتجارية (ممثلا عن الهيئة العامة لميناء الاسكندرية)	حضور

الأستاذ المحامي / محمد جلال كامل	(ممثلاً عن شركة ألفا أوركس ليميتد)	حضور
الأستاذ المحامي/ محمد عبد المجيد أحمد قابيل	(ممثلا عن الشركة بلاك كاسبيان لوجيستيكس ليميتد)	حضور
وحضر من الجهاز المركزي للمحاسبات :-		
السيد المحاسب / محمد طاهر حفظ الله	وكيل أول – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحرى	حضور
السيد المحاسب / مصطفى محمد الترجمان	وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة	حضور
السيد المحاسب / أحمد فاروق بدوي	مدير عام – نائب مدير الإدارة	حضور
السيد المحاسب / أحمد محمد عبد المنعم	مراجع اول	لم يحضر
السيد المحاسب / أحمد جبر السيد شعت	مراجع اول	حضور
وحضر من مكتب مراقب الحسابات الأستاذ / كامل مجدي كامل - صالح وبرسوم وعبد العزيز - Grant Thornton		
السيد المحاسب / عبد الله الحسيني	حضر بتفويض كتابي من الأستاذ / كامل مجدي صالح الشريك التنفيذي لمكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز – Grant Thornton ومراقب حسابات الشركة	حضور
---	ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	لم يحضر
---	ممثلاً عن الهيئة العامة للرقابة المالية	لم يحضر
وحضر من ممثلي التداول الحر: -		
الأستاذة / أمينه محمد مرسي دسوقي		حضور
الأستاذ / مجدي عبد المجيد محمود أحمد		حضور
الأستاذة / علياء محمد مرتضى عبد المالك علي		حضور
الأستاذة / سمية أمين مرسى الأمير		حضور
الأستاذ / ناصر محمد عبدربه داود		حضور
الأستاذة / نوران ناصر محمد عبدربه داود		حضور
الأستاذ / طارق عبده شاكر	ممثل عن بنك فيصل الإسلامي المصري بتفويض كتابي	حضور On-line عبر الرابط المعلن
الأستاذ / محمود محمد محمود	ممثل عن صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي بتفويض كتابي	حضور On-line عبر الرابط المعلن
ومن مجلس إدارة الشركة :-		
السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	العضو المنتدب التنفيذي	حضور

الأستاذة الدكتورة / نجوى جابر شحاتة زغمور (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	عضو مجلس الادارة	حضور On-line عبر الرابط المعلن
الأستاذة الدكتورة / مها مروان عبدالله عرفة (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	عضو مجلس الادارة	حضور
السيد اللواء بحري أ.ح / إيهاب محمد صلاح محمود (ممثلاً عن الهيئة العامة لميناء الإسكندرية)	عضو مجلس الادارة	لم يحضر
السيد المهندس / محمد فتحي زكي فتحي (ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري)	عضو مجلس الادارة	حضور
السيد الأستاذ / سيف محمد خلفان سيف المزروعي (ممثلاً عن شركة ألفا اوركس ليميتد)	عضو مجلس الادارة	حضور On-line عبر الرابط المعلن
السيد الأستاذ / محمد عيضه صالح بن حيدره التميمي (ممثلاً عن شركة ألفا اوركس ليميتد)	عضو مجلس الادارة	حضور On-line عبر الرابط المعلن
السيد الأستاذ / عاصم محمد فهمي رجب (عضو مستقل من ذوى الخبرة)	عضو مجلس الادارة	حضور
الأستاذ الدكتور/ محمد مسعد محمود محرم (عضو مستقل من ذوى الخبرة)	عضو مجلس الادارة	حضور
وحضر من الشركة :-		
السيد المحاسب / أحمد محمد عبد الحميد حموده	رئيس القطاع المالي	
السيد المحاسب / محمد عمر حسنين	مدير عام التخطيط والتحليل المالي	
السيد المحاسب/ سلمي سعد زغلول	مسئول علاقات المستثمرين	
السيد المحاسب / محمد عبد الباسط	محاسب	
وقام باعمال أمانة سر الجمعية : -		
السيد الأستاذ/ حازم شريف علي	أمين سر الجمعية العامة العادية	
وقام باعمال جامعي الأصوات : -		
الأستاذ/ أحمد وجدي عبد المنعم		
الأستاذة/ نهلة محمد وحيد عبد الوهاب دباس		
ليصبح النصاب كما يلي : -		
إجمالي عدد المساهمين الحضور الفعلي	٢٨٣٧٨٣١٨٠١ سهم	

إجمالي عدد المساهمين الحضور الكترونياً	٢٤٨٤٠٥١ سهم
بإجمالي عدد أسهم المساهمين الحاضرين بالاجتماع	٢٨٤٠٣١٥٨٥٢ سهم
إجمالي عدد أسهم الشركة المصدرة	٢٩٧٩٥٠٦٨٠٠ سهم
نسبة الحضور	٩٥,٣٪

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي: -

١	النظر في التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٢	الإحاطة بتقريري مراقبا الحسابات على القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ورد الشركة عليهما.
٣	النظر فى اعتماد تقرير الحوكمة والاحاطة بتقرير مراقب الحسابات عليه عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٤	النظر في اعتماد القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٥	النظر في الموافقة على مشروع توزيع الأرباح المقترح عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٦	النظر في اعتماد تبرعات الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والترخيص للمجلس بإقرار تبرعات عن العام المالي ٢٠٢٦.
٧	النظر في اعتماد المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام المعاملات عن العام المالي ٢٠٢٦.
٨	النظر في اخلاء وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٩	النظر في تحديد مكافأة وبدلات السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
١٠	النظر في تعيين مراقب حسابات للشركة عن العام المالي ٢٠٢٦.
١١	النظر في اعتماد الاتفاقية الاطارية الموقعة بين الشركة والشركة القابضة للنقل البحري والبري والمتضمنة: - ١. بيع كامل حصة الشركة في شركة موانئ مصر البحرية (ايجمت سابقاً). ٢. شراء الشركة نسبة ١,٦ من أسهمها من الشركة القابضة للنقل البحري والبري.

في مستهل الاجتماع تفضل السيد الأستاذ / أحمد إبراهيم على محمد المطوع - رئيس الجمعية العامة العادية: -

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ صدق الله العظيم

يسعدني أن أرحب بحضراتكم في الجمعية العامة العادية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المنعقدة بتاريخ اليوم الخميس الموافق ١٦/ ٤ /٢٠٢٦ وذلك بقاعة الاجتماعات بمبنى الشركة القابضة للنقل البحري والبري – ٧١ طريق الحرية بالإسكندرية وذلك وقد رشح سيادته في مستهل الاجتماع تعيين كل من:-

- الأستاذ/ أحمد وجدي عبد المنعم – مدير إدارة شئون العضو المنتدب التنفيذي.
- الأستاذة/ نهلة محمد وحيد عبد الوهاب دباس – أخصائي أمانة سر.

كجامعي أصوات وتعيين السيد الأستاذ / حازم شريف على كأمين سر للجمعية وبعد موافقة السادة أعضاء الجمعية العامة العادية تعينهم بالإجماع طلب السيد الأستاذ / رئيس الجمعية من السادة جامعي الأصوات نسبة الحضور.

ثم أعلن سيادته صحة الاجتماع وأن النصاب القانوني للجمعية قد أكتمل حيث بلغت نسبة الحضور ٩٥,٣٪ إذ بلغ عدد الأسهم الحاضرة ٢٨٤٠٣١٥٨٥٢ سهم من إجمالي عدد أسهم الشركة البالغ (٢٩٧٩٥٠٦٨٠٠) متمثلة في حضور فعلي بنسبة (٩٥,٢٤٥٪) ومشاركة وتصويت اليكتروني بنسبة (٠,٠٨٣٪)..

ثم توجه سيادته بالشكر والتقدير للسادة الحضور: -

- السادة / الشركة القابضة للنقل البحري والبري.

- السادة / شركة ألفا اوركس ليميتد.
- السادة / الشركة بلاك كاسبيان لوجيستيك ليميتد.
- السادة / الهيئة العامة لميناء الاسكندرية.

السادة أعضاء الجمعية الموقرين.. السادة ممثلي الأجهزة الرقابية.. السادة / أعضاء مجلس الإدارة.. الأخوات والأخوة الحضور.

أتوجه إليكم بخالص الشكر والتقدير لسيادتكم لتشريفكم لنا بالحضور في الجمعية العامة العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.

كما أتقدم بكل الشكر للتعاون الصادق للسيد/ وكيل أول – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري والسيد وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة ومديرو العموم والمراجعين على ما يبذلونه من جهود مستمرة وصادقة على مدار الفترة مما يسر الوصول إلى النتائج الناجحة المعروضة.

وكذلك أتقدم بالشكر للسادة/ مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز (Grant Thornton) الاستاذ / كامل مجدي صالح والسيد المحاسب / حسام شوقي على ما يبذلونه من جهد في معاونة الإدارة على تقوية نقاط القوة وتلافي السلبيات.

ومن ثم استعرض السيد الأستاذ / رئيس الجمعية جدول أعمال الجمعية العامة العادية المعلن لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.

ومن ثم تفضل بإعطاء الكلمة للسيد اللواء بحري/ علاء محمد إبراهيم – العضو المنتدب تفضل لعرض تقرير مجلس الإدارة.

السيد اللواء بحري/ علاء محمد إبراهيم – العضو المنتدب التنفيذي

- استهل سيادته كلمته بتوجيه الشكر والتقدير للسادة / أعضاء الجمعية العامة على دعمهم المستمر للشركة في مختلف الاتجاهات ثم استعرض تقرير مجلس الإدارة خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المعد وفقا لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد والشطب متضمناً البيانات العامة عن الشركة وغرضها.
- وأشار سيادته الي أن مراقب حسابات الشركة منذ بداية نشاطها هو السادة/ الجهاز المركزي للمحاسبات.. بالإضافة الي وجود مراقب حسابات خارجي وهو السيد المحاسب / كامل مجدي كامل صالح الشريك التنفيذي بمكتب السادة/ صالح وبرسوم وعبد العزيز Grant Thornton حيث تم تعيينه اعتباراً من ٢٠٢٤/١٠/٢٩ وحتى تاريخه.. كما استعرض هيكل المساهمين بالشركة موضحاً نسب الملكية على النحو التالي: الشركة القابضة للنقل البحري والبري (٣٥,٣٪) هيئة ميناء الإسكندرية (٧,٦٪) شركة ألفا أوريكس (٣٢٪) شركة بلاك كاسبيان لوجيستيك هولدينج (١٩,٣٪) والتداول الحر (٥,٦٧٪) بإجمالي ١٠٠٪.. وأكد سيادته عدم وجود ملكية لأي من أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة وكذلك عدم وجود أسهم خزينة.
- كما أوضح سيادته التغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة موضحاً بأنه تم تنفيذ صفقة بيع كامل حصة الشركة السعودية المصرية للاستثمار بنسبة ١٩,٣٪ لصالح شركة بلاك كاسبيان لوجيستيك هولدينج اعتباراً من ٢٠٢٥/١١/٢٠ وتم تعيين كلاً من: " السيد الأستاذ / عبد الله الهاملي والسيد الأستاذ / عمر صلاح الدين بسيوني " ممثلين عنها بقرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٨.. كما تم تعيين السيد المهندس / محمد فتحي زكي فتحي " ممثلا عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري" بقرار مجلس الإدارة رقم (١٦) الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٣.. مشيراً إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة بلغ (٧) اجتماعات خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١.
- واستعرض سيادته تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥.
- وقد أوضح سيادته أن متوسط عدد العاملين بالشركة خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بلغ (٢٣٣٦ عاملاً).
- وفيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة أوضح سيادته أن إجمالي التعاملات مع الشركة القابضة للنقل البحري والبري تبلغ ٩,٤٨٢ مليون ومع هيئة ميناء الإسكندرية بلغ ٤٠٦,٤٩١ مليون جنيه مع عدم وجود أي تعاملات مع شركة أبو سمبل وطيبة.

- في إطار دور الشركة المجتمعي والبيئي أشار سيادته إلى مساهمة الشركة في دعم المبادرات المجتمعية ومن بينها برنامج لعلاج مرضى سرطان الأطفال بمشاركة عدد من العاملين فضلاً عن التزام الشركة بقياس معدلات التلوث والمخاطر البيئية وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية في مجال التحسين البيئي المستمر كما تم تجديد شهادات الاعتماد الخاصة بمعايير البيئة والسلامة والجودة والتعاقد مع شركة "جوست" لإجراء القياسات الخاصة بالانبعاثات الغازية ومستويات الضوضاء بالإضافة إلى رفع كفاءة محطات معالجه الصرف الصناعي والصحي وتحديث نظم الإضاءة إلى نظم موفره للطاقة.
- كما قامت الشركة بالتعاقد مع شركة الخدمات التجارية البترولية (بتر وتريد) للتخلص الآمن من المخلفات البترولية والزيوت المعدنية المستعملة.
- وبالنسبة لمؤشرات الأداء أوضح سيادته أن الشركة حققت معدل نمو في الإنتاج الكمي بنسبة زيادة ٣٪ عن المستهدف خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث بلغ المستهدف ٥١٤,١٣٣ ألف حاوية بينما بلغ المحقق فعلياً ٥٣١,٧٢٠ ألف حاوية وهو ما يمثل نحو ٥٠٪ من إجمالي ما تم تحقيقه خلال العام المالي السابق ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والبالغ ١,٠٧٢ مليون حاوية.
- وفيما يتعلق بالنتائج المالية أشار سيادته إلى تحقيق إيرادات نشاط بلغت ٣,٧٦٣ مليار جنيه ومجمل ربح ٢,٨٤٥ مليار جنيه وصافي ربح ٣,٣١٨ مليار جنيه مع وجود انخفاض طفيف عن المستهدف يرجع إلى فروق سعر الصرف حيث تم اعداد الموازنة على أساس سعر ٥٢,٦ جنيه للدولار في حين بلغ السعر الفعلي نحو ٤٧,٦ جنيه خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
- وأضاف سيادته أن إجمالي الخطة الاستثمارية المعتمدة للفترة بلغ ٦٦٧,٨٨٤ مليون جنيه (بما يعادل ٦,٣٤٠ مليون دولار) وقد تم التعاقد والترسية على نحو ٢٨٪ من إجمالي الخطة مع استكمال بعض البنود خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٦.
- وأكد سيادته أنه تم مد الترخيص الممنوح للشركة لمزاولة نشاط الشحن والتفريغ لمدة ١٥ عام اعتباراً من ٢٤ يونيو ٢٠٢٠ حتى يونيو ٢٠٣٥.. كما تم إضافة نشاط التخزين إلى غرض الشركة والسجل التجاري والبطاقة الضريبية.
- وفيما يخص السياسات المحاسبية أوضح أن الأصول الثابتة تثبت بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال مع تحميلها بكافة التكاليف اللازمة لتهيئتها للتشغيل ويتم تحديثها بإضافة النفقات اللاحقة المتعلقة بالإحلال أو الإضافة.
- وأشار سيادته إلى أن نسبة صافي الربح إلى حجم الأعمال بلغت ٨٨٪ خلال الفترة مقابل ٧٩٪ للفترة المقارنة وبانخفاض قدره ٣٪ عن المستهدف البالغ ٩١٪.
- كما أكد سيادته عدم وجود أي إصدارات من الأسهم أو السندات خلال الفترة التزاماً بأحكام الفقرة (ح) من المادة (٤٠) من قواعد القيد والشطب مع التأكيد على التزام الشركة بمبادئ الشفافية والحوكمة وتجنب تعارض المصالح.
- واختتم سيادته كلمته بتوجيه الشكر للحضور.

وقد أعرب السيد الأستاذ / احمد ابراهيم على محمد المطوع - رئيس الجمعية العادية

عن شكره للسيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم - العضو المنتدب التنفيذي.. كما أعطي سيادته الكلمة إلي السيد المحاسب / محمد طاهر حفظ الله - وكيل أول - مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري الجهاز المركزي للمحاسبات.

وقد أعرب السيد المحاسب / محمد طاهر حفظ الله - وكيل أول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري والجهاز المركزي للمحاسبات

عن شكره للسيد الأستاذ / رئيس الجمعية.. السادة / مساهمي الشركة.. السيد اللواء بحري / العضو المنتدب تنفيذي.. وكذلك للسيد المحاسب / رئيس القطاع المالي ولجميع العاملين بالقطاع المالي وذلك لحسن التعاون وتوفير كافة البيانات والمستندات لإتمام عملية الفحص.

كما أوضح سيادته بأنه سيتم الاكتفاء بتلاوة بعض الفقرات الهامة من التقرير على أن يدرج التقرير بالكامل وما تتضمنه الردود والتعقيبات بمضبطة الجمعية ونستعرض فيما يلي: -

تقرير مراقب الحسابات الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ إلى

السادة / مساهمي شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية "المرفقة" لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع (شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ إجمالي الاصول بما نحو ٨,٣٨٨ مليار جنيه وقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ٣,٣١٨ مليار جنيه ، وكذا قوائم الدخل الشامل الأخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية ادارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في ابداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي اخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن اعمال المراجعة اداء اجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والا فصاحات في القوائم المالية وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش والخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بأعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى ان أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسبا لأبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الراي المتحفظ :

ملاحظة رقم (١) :

- عدم مراعاة المقيم (مكتب بيكرتللى) عند تقييم الاستثمارات في شركات اخرى بالقيمة العادلة والبالغة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١,١٤٤ مليار جنيه الاثر المالي لإعادة التقييم للاستثمار بشركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الاغراض والبالغ نحو ١,١٣٥ مليار جنيه بناء على القوائم المالية – المستقلة – في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمعتمدة بالجمعية العامة في ٢٠٢٥/١٢/٢٥ للقوائم المالية المجمعة وكذا عدم التمكن من التقييم على ارصدة ٢٠٢٥/١٢/٣١ لعدم ورود قوائم مالية من المجموعة المصرية متعددة الاغراض.

يتعين التصويب.

ملاحظة رقم (٢) :

- بلغت قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة (شركة ابو سمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية) نحو ٤٠,٦٩٠ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ باستخدام طريقة حقوق الملكية ونبدي في هذا الشأن ما يلي: –

مخالفة كل من الفقرة (٣٣) (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) – الاستثمارات في شركات شقيقة حيث لم يتم اعداد قوائم مالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، وكذا بناء على طلب الشركة تم موافاتها بمركز مالي ٢٠٢٥/٩/٣٠ (تحت الفحص والاعتماد) متضمن خسائر بنحو ٨٢٠ ألف جنية مما يعطى مؤشرا على انخفاض قيمة الاستثمار.

يتعين الالتزام بالمعيار المشار اليه عالية مع الافصاح عن ذلك ضمن الايضاحات المتممة.

ملاحظة رقم (٣) :

- تبين لنا فقد الشركة ايرادات تتمثل في العائد الضائع عن المبالغ المسددة والتي بلغت نحو ٦٣,٠٢٠ مليون جنيه كضريبة قيمة مضافة على المشتريات والخدمات التي حصلت عليها خلال فترة المركز المالي من السوق المحلى خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧ وحتى ٢٠٢٥/١٢ بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٦) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وكذا المادة رقم (٩– ثانياً) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

يتعين تحقيق الامر مع مراعاة تطبيق صحيح القانون المشار اليه عالية، وإجراء التسويات في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات.

ملاحظة رقم (٤) :

- استمرار اعتراف الشركة بضريبة مؤجلة على فروق القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الاخرى بنحو ٢٠١,٥٠ مليون جنيه عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ونحو ١٠,٥٠ مليون جنيه بالسالب عن العام المنتهى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وهو ما يعد مخالفة صريحة لكل من: الخطاب الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في ٢٠٢٤/٦/١٤ ورأى المستشار الضريبي للشركة في ٢٠٢٥/٧/٣٠ والذي اقرا بعدم الخضوع للضريبة.

يتعين أجراء التسويات الواجبة ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية.

ملاحظة رقم (٥) :

- صدر قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة فى٢٠٢٤/١٠/٢٩ بصرف بدل حضور لأعضاء مجلس الادارة عن جلسات مجلس / جمعية بمبلغ ١٠ الاف جنيه وبدل الانتقال ٢٥ الف جنيه سواء كان الحضور فعليا او بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية او صوتية ، وتم تعديل البدلات بقرار من الجمعية العامة المنعقدة فى٢٠٢٥/١٠/١٥ ليصبح بدل الحضور جلسة / مجلس / جمعية بمبلغ ٥ الاف جنيه وبدل الانتقال ٣٠ الف جنيه سواء كان الحضور فعليا او بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية او صوتية ، ثم صدر قرار مجلس الادارة رقم ٥٤ المنعقد في ٢٠٢٥/١٢/١٤ بتحديد معاملة عضو أي لجنة منبثقة من مجلس ادارة الشركة بنفس المعاملة الصادرة باخر قرار جمعية ، هذا وقد تبين صرف بدلات انتقال لبعض السادة اعضاء مجلس الادارة مقابل الحضور (مجالس الادارة / جمعيات / لجان منبثقة) دون مراعاة استخدام بعض اعضاء المجلس او اللجان المنبثقة السيارة المخصصة لهم من قبل جهات عملهم وايضا صرف بدل انتقال لبعض اعضاء المجلس رغم الحضور عن طريق تقنية الكونفرس كول .

يتعين الحصر ورد ما تم صرفه بالخطأ وإجراء التسويات اللازمة.

الرأي المتحفظ :-

فيما عدا تأثير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وعن نتيجة الأداء المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا: –

ملاحظة رقم (١) :

تم جرد الاصول الثابتة والمخزون ومطابقة نتائجه على السجلات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختباري في حدود الامكانيات المتاحة طبقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع في السنوات السابقة

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تسجيل الارض المملوكة للشركة بمنطقة البلينا بمحافظة سوهاج والبالغ مساحتها ١٤١٩ م٢ كحصة شائعة باسم الشركة حيث مازالت مسجلة باسم الشركة القابضة للنقل البحري والبري حتى تاريخه.

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل الارض باسم الشركة حفاظا على حقوق الشركة.

- استمرار عدم تحقيق الشركة لأية عوائد من استثماراتها البالغة ١,١٨٦ مليار جنيه في شركات شقيقه أو شركات اخرى

يتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات.

ملاحظة رقم (٢):

– تضمنت تأمينات لدى الغير ١٩٣ ألف جنيه قيمة تأمينات مودعة لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لم يقم الاخير برد التأمين عن عدد ١٩ جهاز لاسلكي محمول تم تخريدهم فى ٢٠٢٥/٦/١١.

يتعين مطالبة الهيئة برد التأمينات عن الاجهزة المخردة حفاظا على حقوق الشركة.

ملاحظة رقم (٣):

– عدم تناسب قيمة خطابات الضمان المقدمة من بعض العملاء مع المديونيات المستحقة عليهم منهم على سبيل المثال العميل ميدترنيان MSC الذي بلغت مديونيته نحو ١٧٨ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو نسبة ٥٨٪ من أجمالي رصيد العملاء في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يقابلها خطابات ضمان بمبلغ ٣,٥ مليون جنيه فقط تعادل ١,٩٧ % من المديونية المستحقة عليه.

يتعين العمل على الحصول على الضمانات الكافية حفاظا على حقوق المساهمين.

ملاحظة رقم (٤):

- تضمنت الارصدة الدائنة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤,٤٠٩ مليون جنيه فائض الحصة النقدية مرحل قبل عام ١٩٩١ وصدر حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٩٨ بعدم دستورية نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣فيما تتضمنه من تخويل رئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنويا من الحصة المخصصة لأغراض التوزيع النقدي.

يتعين البحث والدراسة واجراء ما يلزم في ضوء ذلك.

ملاحظة رقم (٥):

- تضمنت الارصدة الدائنة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٢٠٧ ألف جنيه يخص مساهمي القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٩ وتقضى المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل بأن تؤول إلى الخزانة العامة جميع المبالغ والقيم التي سقط حق اصحابها فيها بالتقادم بحكم بات وتكون مما يدخل ضمن الانواع المبينة بعد (١) الارباح والعوائد الناتجة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أي شركة، أو هيئة، أو جهة عامة، أو خاصة.

يتعين الالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن.

ملاحظة رقم (٦):

- تضمنت المصروفات الادارية والعمومية نحو ٢٤,٤٨٩ مليون جنيه بالخطأ مقابل انتفاع للمباني بالساحات ورسوم النظافة لكل من الأراضي والمباني وفقا لقرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ وكذا قرار وزير النقل في ٢٠٢٣/١٠/٢٨ بشأن تعديل فئات مقابل الانتفاع الأراضي والمباني دون توزيعه على مراكز التكلفة الخاصة به.

يتعين العمل على سرعة تطوير نظام التكاليف المستخدم.

ملاحظة رقم (٧):

- تحمل الشركة نحو ٢٥,٢٧٦ مليون جنية ضريبة قيمة مضافة عن السنوات من ٢٠١٦/٢٠٢٠ بخلاف الضريبة الاضافية حتى ٢٠٢٥/٢ بنحو ١٧,٨٧٤ مليون جنيه وكذا ما يستجد وايضا الغرامات التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة القصور في تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ حيث كان يتعين على الشركة الحصول على المستندات التي تؤيد اعفاء الجهات من الضريبة وحال عدم الحصول على تلك الشهادات يتعين تطبيق المادة (٤) من القانون.

يتعين تحقيق الامر.

ملاحظة رقم (٨) :

- استمرار وجود الخلاف بين الشركة والشركة القابضة للنقل البحري والبري على ملكية السندات الحكومية البالغ قيمتها نحو ٣,٧٩٢ مليون جنيه والتي تم نقل ملكيتها للمساهمين بموجب قراري الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة المنعقدتين بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٩ ولم يتم نقلها للمساهمين حتى تاريخه لعدم وجود تشريع يخول للمساهمين حق استرداد قيمة تلك السندات ومازالت مقيدة باسم شركة اسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بوزارة المالية.

يتعين حسم الخلافات.

ملاحظة رقم (٩) :

- طبقا لما هو موضح بالإيضاح رقم ٤٦ تم عرض كل من قائمة المركز المالي، الارباح والخسائر، الدخل الشامل الاخر، التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على ارقام مقارنة) غير قابلة للمقارنة على وجه الاطلاق) في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

ملاحظة رقم (١٠) :

- نظام التكاليف بالشركة لا يفى بالغرض منه ويحتاج لمزيد من التطوير لمتابعة الاداء وتقييمه وتلبية احتياجات الشركة من المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الاداء ولتحقيق التشغيل الاقتصادي الامثل على مستوى الوحدات الانتاجية لقياس مدى ربحيتها، كما ان نظام التكاليف بالشركة لا يغطى النشاط البيئي ولا يتضمن تبويب التكاليف البيئية لتكاليف رأسمالية وتكاليف جارية، تكاليف مباشرة وغير مباشرة.

تقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية :-

ملاحظة رقم (١) :

- لم تقم الشركة حتى تاريخه بتعديل اللوائح الداخلية الخاصة بها لتتماشى مع احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم.

يتعين سرعة الانتهاء من تعديل اللوائح الداخلية واعتمادها، وكذلك الالتزام بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم امساك الحسابات الالكترونية

ملاحظة رقم (٢) :

- لم يتضمن تشكيل لجنة المراجعة الجديد الصادر بقرار مجلس الادارة رقم ٣٥ في ٢٠٢٥/١٠/٣٠ سوى عضو واحد فقط من اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٣٧) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية والتي تقضى " .... يلتزم مجلس ادارة الشركة المقيد لها أسهم او شهادات ايداع مصرية بجداول البورصة بتشكيل لجنة للمراجعة من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن ثلاثة من بين اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ....".

يتعين الالتزام بكل من القوانين، اللوائح والقرارات المشار اليها عاليه.

ملاحظة رقم (٣) :

- لم تقم الشركة بتشكيل لجنة ادارية معاونة من العاملين بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٣٥) من النظام الأساسي للشركة.

يتعين الالتزام بتشكيل لجنة ادارية معاونة من العاملين بالشركة طبقا لأحكام النظام الأساسي للشركة.

ملاحظة رقم (٤) :

- تمسك الشركة حسابات منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوام المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

ملاحظة رقم (٥) :

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعدة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في حدود ما ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

رد الشركة على تقرير ملاحظات مراقب الحسابات الجهاز المركزي للمحاسبات الواردة بالشهادة عن القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ :-

رد الشركة على الملاحظة رقم (١) :

بالإشارة إلى ما ورد بشأن عدم أخذ الأثر المالي لإعادة التقييم في الاعتبار، نود التوضيح الآتي: –

١– سبق لإدارة الشركة مخاطبة ادارة شركة موانئ مصر أكثر من مرة لطلب الموازنة العامة والخطة الاستثمارية – خطة العمل الاستراتيجية للخمس سنوات القادمة –عقد التمويل الخاص بالقرض الاستثماري ولم يتم موافاتنا باي من المطلوب وتم رفع الأمر الى مجلس ادارة الشركة لبحث الامر.

٢– تم تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال مستشار مالي مستقل (مكتب بيكرتللي) استناداً إلى المعلومات المالية المعتمدة والمتاحة في تاريخ التقييم.

٣– لم ترد حتى تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة قوائم مالية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ من شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض.

٤– كما أن أي تطورات لاحقة – حال وجودها – تعد من قبيل الأحداث اللاحقة التي يتم تقييم أثرها عند توافر معلومات معتمدة ورسمية، وبما لا يخل بمبدأ الموضوعية والاعتماد على معلومات يمكن التحقق منها.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٢) :

بالنسبة للاستثمار في شركة ابو سمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية فهو كيان نشأ عن اندماج ثلاث شركات تعمل في مجال الوكالة البحرية واعمال التخليص الجمركي وتسيطر على ادارة الكيان الشركة القابضة للنقل البحري والبري وتحرص ادارة الشركة دائما على ايجاد عملاء جدد لها والعمل على تنشيط وتنمية نشاطها.

وقد تم استخدام طريقة حقوق الملكية لتقييم قيمة الاستثمار وفقاً للقوائم المالية المعدة من قبل شركة أبو سمبل وطيبة (الدامجة) بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/٣٠ وهي آخر قوائم مالية معتمدة متاحة في تاريخ إعداد القوائم المالي وقامت الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة، وتود الشركة التأكيد على أنه لم يتم الاعتماد على المركز المالي في ٢٠٢٥/٩/٣٠ المشار إليه بالملاحظة، نظرًا لكونه تحت الفحص والاعتماد،

رد الشركة على الملاحظة رقم (٣) :

في ضوء ما أورد بالملاحظة بشأن وجود عائد ضائع يتمثل في ضريبة القيمة المضافة المسددة على بعض المشتريات والخدمات خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧ حتى ٢٠٢٥/١٢، تود الشركة التوضيح بأن موقفها قد جاء في إطار التطبيق العملي لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، مع مراعاة التحديات الإجرائية التي واجهت التطبيق خلال الفترة محل الفحص.

حيث تلتزم الشركة، حال قيام الموردين بإصدار فواتير معفاة، بتطبيق أحكام المادة (٦) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وذلك من خلال التقدم للهيئة العامة للاستثمار لاستصدار خطابات إعفاء تفيد أن السلع أو الخدمات لازمة لمزاولة النشاط داخل المنطقة الحرة. أما في الحالات التي تصدر فيها فواتير خاضعة للضريبة، فتقوم الشركة بتطبيق أحكام المادة (٢٢) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بخصم ضريبة المدخلات المباشرة وغير المباشرة عند إعداد الإقرارات الضريبية.

إلا أنه خلال الفترة المشار إليها، واجهت الشركة معوقاً إجرائياً تمثل في عدم تضمين بيانات فرع المنطقة الحرة الخاصة ضمن بيانات الفاتورة الإلكترونية، الأمر الذي ترتب عليه صعوبة استكمال إجراءات الإعفاء في التوقيت المناسب. ونظراً لما تتطلبه إجراءات استصدار خطابات الإعفاء من وقت، وما قد يترتب على التأخير في سداد مستحقات بعض الجهات – وعلى الأخص الجهات السيادية – من غرامات وتأثيرات مالية، فقد اضطرت الشركة في بعض الحالات إلى سداد ضريبة القيمة المضافة، وذلك كإجراء احترازي لتفادي غرامات التأخير، في إطار المفاضلة بين تكلفة الفرصة البديلة والعقوبات المحتملة.

وتؤكد الشركة أن هذا الإجراء لا يمثل إهداراً متعمداً للموارد، وإنما جاء استجابة لظروف تشغيلية وإجرائية خلال فترة انتقالية، خاصة في ظل تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية.

وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تصحيحية جذرية لتلافي تكرار تلك الحالات مستقبلاً، حيث تم إدراج وتفعيل كود تسجيل فرع المنطقة الحرة ضمن التسجيل الضريبي للشركة اعتباراً من فبراير ٢٠٢٦، الأمر الذي من شأنه تسهيل إصدار الفواتير بشكل صحيح، وتسريع إجراءات الحصول على الإعفاءات اللازمة.

وعليه، تؤكد الشركة التزامها الكامل بتطبيق صحيح أحكام القانون، مع العمل على تعزيز الرقابة المسبقة على فواتير الموردين، والتنسيق معهم لضمان استيفاء كافة البيانات والمتطلبات اللازمة لتطبيق الإعفاءات الضريبية في حينه، بما يحول دون تكرار مثل هذه الملاحظات مستقبلاً.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٤) :

تلتزم الشركة بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية حيث ارتأت إدارة الشركة ضرورة الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل في القوائم المالية على الدخل الشامل وذلك حفاظًا على سلامة العرض المالي ودقة احتساب الأثر المالي على قيمة حقوق الملكية.

وبالإشارة إلى قرار نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (٤٦٠) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٥، بشأن الترخيص لفرع شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع للعمل بنظام المناطق الحرة بمحطتي الإسكندرية والدخيلة،

فإن النشاط المرخص به يقتصر على تقديم خدمات تداول الحاويات والبضائع والعمليات المرتبطة بها، دون أن يشمل الاستثمار في شركات أخرى، سواء كانت تعمل داخل المناطق الحرة أو خارجها.

وبناءً عليه، فإن الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع هذا الاستثمار لا تُعد من ضمن إيرادات النشاط الأساسي الذي صدر بشأنه الترخيص، ولا تندرج ضمن نطاق الإعفاء المنصوص عليه في المادة (٤١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والتي تنص على أن: "لا تخضع المشروعات داخل المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر".

ويُفهم من ذلك أن الإعفاء الضريبي يقتصر على الأرباح الناتجة عن مباشرة النشاط المرخص به فقط، ولا يشمل الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في استثمارات غير مدرجة ضمن النشاط الأساسي.

وبناءً على ما سبق، ووفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بـ "ضرائب الدخل"، يتعين الاعتراف بضريبة مؤجلة على فروق القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الأخرى، وذلك تطبيقًا لمبدأ التحوط والمصداقية في إعداد القوائم المالية.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٥) :

تؤكد الشركة التزامها الكامل بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الصادرة في هذا الشأن وتجدر الاشارة أنه تم صرف بدل الانتقال للسادة أعضاء مجلس الادارة لحضور جلسات (جمعية / مجلس ادارة / لجان منبثقة) طبقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الادارة المنظمة لهذا الشأن والتي نصت صراحة على أن يتم صرف بدل الانتقال سواء كان الحضور فعليا او بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية او صوتية وذلك تماشيا مع كل من المادة ٢٦ من النشاط الأساسي للشركة وكذا قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨

هذا بالإضافة الى ان طبيعة تشكيل المجلس من مستثمرين اجانب خارج جمهورية مصر العربية

وتؤكد الشركة مراعاة عدم صرف بدل الانتقال للسادة أعضاء مجلس الادارة لحضور جلسات (جمعية / مجلس ادارة / لجان منبثقة) والمخصص لهم سيارات من الشركة مستقبلا إلا في حالة الحضور الفعلي مع عدم استخدام العضو سيارة الشركة للانتقال الى مكان الجلسة او الحضور بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية او صوتية.

الرد على فقرات عدم اعتبار ذلك تحفظا :

رد الشركة على الملاحظة رقم (١) :

في ضوء سياسة الدولة في تحسين المرافق العامة لخدمة المواطنين وفى إطار الدور الاجتماعي لشركات قطاع الاعمال وبناء على توصيات الشركة القابضة للنقل البحري والبري والاحالة لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع باعتبارها إحدى الشركات التابعة إنذاك، وافقت الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٨ على المساهمة في شراء قطعة الارض الكائنة بزمام مدينة البلينا بمحافظة سوهاج وتخصيص تلك الارض لإقامة مجمع مدارس عليها.

بتاريخ ١ / ١١ / ٢٠٠٨ قامت الشركة القابضة للنقل البحري والبري وبعضا من شركات قطاع الاعمال العام الاخرى بشراء قطعة أرض مساحتها ١٨٤٥١,٥٧ من أرض محلج البلينا على الشيوع فيما بينها وذلك بغرض إتاحة استغلالها في إقامة مجمع مدارس تعليمية يعمل لخدمة المواطنين.

بتاريخ ٢ / ١١ / ٢٠٠٨ إبرام عقد ترتيب حق انتفاع على كامل مساحة قطعة الارض لصالح الهيئة العامة للابنية التعليمية لمدة خمسون عاما تبدأ من ٢ / ١١ / ٢٠٠٨ وحتى ١ / ١١ / ٢٠٥٨ لإقامة مجمع مدارس يعمل لخدمة المواطنين.

بلغت حصة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى بقطعة الارض المشتراة من أرض محلج البلينا ١٤١٩,٣٥ م٢ (٤ قيراط ٢ / ٢٤ سهم) على الشيوع مقابل مبلغ ٢٤١٢٨٩٨ جنيه فقط أثنين مليون وأربعمائة وأثنى عشر ألف وثمانمائة وثمانية وتسعون جنيها، وحلت الشركة محل الشركة القابضة للنقل البحري والبري في عقد شراء قطعة الارض المؤرخ ١ / ١١ / ٢٠٠٨ وذلك بموجب عقد البيع المؤرخ ١٦ / ٣ / ٢٠٠٩ بعد تحمل الشركة لكامل المبلغ المسدد بناء على موافقة الجمعية العامة لها.

ونظرا لعدم وجود عوائد ذات جدوى من ذلك الاستثمار العقاري تم إجراء قيد الاضمحلال عليه في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣.

تم السير في إجراءات نقل ملكية الحصة الشائعة المملوكة للشركة بالشهر العقاري وتبين لزوم نقل الملكية أولا لصالح الشركة القابضة للنقل البحري والبري قبل نقل ملكيتها للشركة.

تم نقل ملكية الحصة الشائعة لصالح الشركة القابضة للنقل البحري والبري بالشهر العقاري برقم شهر ١٢٧ بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٣

تم تحرير عقد بيع ابتدائي بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١١ من الشركة القابضة للنقل البحري والبري لصالح الشركة بكامل الحصة الشائعة.

تم الاتفاق وديا مع الشركة القابضة للنقل البري والبحري على إتمام إجراءات نقل ملكية قطعة الأرض بالشهر العقاري وجارى السير في إجراءات نقل ملكية الحصة الشائعة لصالح الشركة بالشهر العقاري على ضوء تعديلات قانون الشهر العقاري ولائحته التنفيذية.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٢):

تقوم الادارة حاليا بمراجعه تلك الاستثمارات وبحث الجدوى الاقتصادية منها ومن ثم تحديد الاجراءات اللازمة لضمان تحقيق أقصى عوائد ومنافع اقتصادية ومالية من خلال الاستثمار نود أن ننوه على أن استثمارات الشركة في شركات شقيقة أو شركات أخرى والبالغة ١,١٨٦ مليار جنيه عباره الاستثمار في:

- شركة ابو سمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية (شركة شقيقه) باستثمار قيمته ٤٠,٦٩٠ مليون جنيه بنسبة ٤٤٪
- شركة موانئ مصر "EGMPT سابقا" باستثمار قيمته ١,١٣٥ مليار جنيه بنسبة ٦,٠١٪
- الشركة المصرية للجراجات "الترجمان جروب" باستثمار قيمته ١٠,١٠٣ مليون جنيه بنسبة ٦,٥٤٪

وفي ضوء المراجعة المستمرة لاستثمارات الشركة وقعت الشركة اتفاقية اطارية مع الشركة القابضة للنقل البحري والبري تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢٦/٠٤/١٦ وتضمنت تلك الاتفاقية ما يلي:

- بيع كامل حصة الشركة في شركة موانئ مصر البحرية (ايجمت سابقا)
- شراء الشركة نسبة ١,٦ % من أسهمها من الشركة القابضة للنقل البحري والبري

وتؤكد ادارة الشركة انها تتخذ جميع الاجراءات لمراقبة ومتابعة استثماراتها والعمل على تحقيق أعلى عوائد منها.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٣):

قامت الشركة بالفعل بأدراج قيمة التأمين المودع لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بشهادة مطابقة الرصيد المرسلة إليهم وقامت بمخاطبة الجهاز عبر البريد الالكتروني لمطالبتهم برد التأمين الخاص بأجهزة اللاسلكي المخردة وفي انتظار رد الجهاز.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٤):

بناء على دراسة أعمار الأرصدة للعملاء المذكورة وكذا دراسة الخسائر الائتمانية المعدة بمعرفة مستشار مالي مستقل تبين التزام العملاء بسداد كامل المديونية ولا توجد مخاطر بعدم التحصيل وتؤكد الشركة أنها تولي ملف التحصيل والضمانات المقدمة من العملاء أهمية قصوى، حيث يتم متابعة أرصدة العملاء بشكل دوري من خلال القطاع المالي والقطاع التجاري ومخاطبة العملاء بشأن تعزيز الضمانات كلما دعت الحاجة لذلك، وفقًا لحجم التعامل ونمط السداد التاريخي.

وتجدر الإشارة إلى أن العميل المشار إليه – من العملاء الذين يتمتعون بمراكز مالية قوية، وعلاقات ممتدة مع الشركة منذ سنوات طويلة، ويتميز بالانتظام في سداد المستحقات دون أي مؤشرات على التعثر، وهو ما دعم استمرار التعامل وفق آليات ائتمانية قائمة على سجل الالتزام الفعلي وليس الضمانات وحدها.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٥):

في ضوء حكم المحكمة الدستورية المشار اليه بعدم دستورية نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة (٤٢)، ونظرا لعدم تضمن القانون المشار اليه وكذا قرار رئيس مجلس الوزراء على الضوابط والأسس التي تحكم عملية التصرف في فائض الحصة النقدية، وجارى تحويل هذا الأمر الى المستشار القانوني للشركة للدراسة وإبداء الرأي والعرض على مجلس الادارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٦):

لا يزال المبلغ محل الملاحظة مقيدًا ضمن الالتزامات بدفاتر الشركة، التزامًا بمبادئ التحفظ والمصداقية في العرض المالي، وعدم التصرف فيه إلا بناءً على سند قانوني صريح. حيث تنص المادة رقم (٣٨٥) من القانون المدني المصري على أن "تؤول إلى الخزانة العامة جميع المبالغ والقيم التي سقط حق أصحابها فيها بالتقادم بحكم بات"

الأمر الذي يُوجب صراحةً صدور حكم قضائي بات بسقوط الحق حتى يمكن التصرف في تلك المبالغ لصالح الخزانة العامة.

وحتى تاريخه، لم يصدر أي حكم قضائي بات بسقوط حق المساهمين في هذا المبلغ، وبالتالي فإن الشركة مازالت تدرجه بسجلاتها.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٧) :

تقوم الشركة حاليا بالعمل على التطوير الشامل لنظام التكاليف المستخدم وأيضا معايير وأسس احتساب وتوزيع التكلفة على بنود المركز المالي بشكل مفصل وربط ذلك مع منظومة ERP.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٨) :

تم مطالبة الشركة بفروق فحص لضريبة القيمة المضافة عن الأعوام ٢٠١٨/٢٠١٦ بمبلغ ٢٥٣ مليون جنية وتم الطعن والاعتراض وصولاً إلى لجنة الطعن والتي وافقت على إعادة الفحص باللجنة الداخلية وتم الاتفاق على سداد فروق فحص بمبلغ ١٣,٨٤ مليون جنية عن تلك الفترة بنسبة تخفيض ٩٤,٥٪ ، كما تم مطالبة الشركة بفروق فحص لضريبة القيمة المضافة عن الأعوام ٢٠٢٠/٢٠١٨ بمبلغ ١٨٠ مليون جنية وتم الاعتراض والمداولة باللجنة الداخلية وتم الاتفاق على سداد مبلغ ١٢,١٩ مليون جنية بنسبة تخفيض ٩٣,٣٢٪ توقعاً لصدور قانون بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية . وقد تم التقدم بطلب لدى لجنة إعادة النظر في الربط النهائي طبقاً لحكم المادة (٦٧) من القانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ لاستبعاد باقي الفروق وتوفير المستندات التي تعذر توفيرها أثناء اللجنة الداخلية وتم تكوين مخصص بقيمة الضريبة الإضافية وارتأت إدارة الشركة سداد المبلغ المتفق عليه باللجان الداخلية تجنباً للتحويل إلى لجان الطعن بكامل قيمة الربط الضريبي مما قد يعرض الشركة لمخاطر تحمل أعباء ضريبية أعلى من المتفق عليه باللجان الداخلية حيث تم الاتفاق على مبلغ قطعي وفقاً لرأى اللجنة الداخلية عن تلك السنوات وليس من واقع فواتير محددة أو عملاء بعينهم. كما يتم عرض كافة المستجدات على المستشار الضريبي للشركة للمتابعة وإبداء الرأي.

رد الشركة على الملاحظة رقم (٩) :

لم يتم نقل ملكية السندات لدى وزارة المالية تنفيذاً لقرارات الجمعيات العامة العادية وغير العادية بهذا الشأن نظراً لوجود عقبات تشريعية حالت دون ذلك وقد تم مخاطبة كلٍ من وزارة المالية والشركة القابضة للنقل البحري والبري وكذا الجهاز المركزي للمحاسبات علما بأنه تم عرض الأمر على المستشار القانوني للشركة للدراسة وإبداء الرأي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

رد الشركة على الملاحظة رقم (١٠) :

تجدر الاشارة الى أن عدم قابلية أرقام المقارنة للمقارنة المباشرة يرجع إلى قيام الشركة بتغيير السنة المالية لتبدأ في ١ يناير بدلاً من ١ يوليو، مما ترتب عليه إعداد قوائم مالية عن فترة انتقالية من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (ستة أشهر)، مقابل قوائم مالية عن سنة مالية كاملة منتهية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

وقد تم عرض أرقام المقارنة وفقًا لآخر قوائم مالية معتمدة، التزامًا بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية الخاصة بعرض القوائم المالية، مع الإفصاح بالإيضاحات المتممة (إيضاح رقم ٤٦) عن طبيعة التغيير في السنة المالية، وأن فترة المقارنة ليست مماثلة للفترة الحالية، الأمر الذي يؤثر على إمكانية المقارنة المباشرة.

رد الشركة على الملاحظة رقم (١١) :

تم بالفعل التنسيق مع بين قطاعات الشركة المختلفة، لإعداد تصور شامل لتطوير نظام التكاليف، يشمل:

- إعادة هيكلة شجرة مراكز التكلفة والربحية بما يعكس الأنشطة الفعلية والتخصصات الدقيقة داخل الشركة.
- تبويب التكاليف بشكل مستقل إلى رأسمالية وجارية، مباشرة وغير مباشرة، بما يتسق مع المتطلبات الحديثة.
- إعداد تقارير دورية تحليلية لقياس ربحية الوحدات التشغيلية المختلفة، وخاصة الساحات الخارجية المؤجرة بميناء الإسكندرية، من خلال ربط الإيرادات والتكاليف بكل ساحة على حدة وإدراجها في النظام المحاسبي.
- جاري العمل على إعداد التكاليف المعيارية لكل مركز تكلفة، وذلك بالتعاون مع فرق العمل الفنية، بما يتيح إمكانية قياس الانحرافات وتحليل أسبابها، ومقارنة التكلفة الفعلية بالتكلفة المستهدفة بشكل منتظم.
- يتم في الوقت الحالي إعادة تصميم النماذج المحاسبية والتحليلية لتصنيف التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة، دعمًا لأدوات التحليل المالي الحديثة.
- جاري عمل تطوير لنظام التكاليف المعمول به ليغطي النظام البيئي.

تؤكد الشركة أن أعمال التطوير الجارية تتماشى مع توجهات التحول الرقمي والاعتماد على نظام ERP الجديد بما يكفل التكامل بين النظم المالية والتشغيلية والبيئية، وذلك ضمن إطار زمني محدد وتحت إشراف الإدارة العليا.

رد الشركة على الملاحظة رقم (١٢) :

أصدر العضو المنتدب التنفيذي القرار الاداري رقم (١١٦٩) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٠٩/٠١ بشأن اعادة تشكيل لجنة تعديل لوائح الشركة (لائحة نظام العاملين بالشركة – لائحة العقود والمشتريات والمخازن – اللائحة المالية) بما يتوافق مع اعادة الهيكلة وتطوير العمل المؤسسي وقامت اللجنة بالفعل بالانتهاء من مقترح اللائحة المالية وجاري العمل على تعديل لائحة نظام العاملين

بالشركة وبالنسبة للائحة العقود والمشتريات والمخازن فيتم مراجعتها الان من اللجان المنبثقة من مجلس الادارة تمهيدا لاعتماد جميع اللوائح من مجلس ادارة الشركة، وتؤكد الشركة حرصها على سرعة الانتهاء من استكمال المنظومة والاعتماد عليها بالكامل.

رد الشركة على الملاحظة رقم (١٣) :

نود أن نؤكد على حرص ادارة الشركة على الالتزام الكامل بأحكام قواعد القيد والشطب وانه تم مناقشة هذا الامر باجتماع لجنة المراجعة و الحوكمة والمخاطر رقم (٣) بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٣وقد بدأت الشركة فعلياً في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعيين عضو إضافي غير تنفيذي بمجلس الادارة بحيث يتم استكمال تشكيل لجنة المراجعة لتضم عدداً فردياً وفقاً للضوابط المعمول بها ، ولكن نظرا لحدوث بعض الاحداث الجوهرية التي طرأت على هيكل مساهمي الشركة وهي صفقة البيع التي تمت بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٠ بتخارج احد المساهمين (الشركة السعودية المصرية للاستثمار) ودخول شركة (بلاك كاسبيان لوجيستك هولدينج ليمتد) وعليه اعادة تشكيل مجلس الادارة و كذا اللجان المنبثقة منه علما بأنه تم تحديد ممثل الشريك الجديد في الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٨ وسيتم مراعاة هذا الأمر لاحقا.

رد الشركة على الملاحظة رقم (١٤) :

سبق لمجلس إدارة الشركة الالتزام بتشكيل لجنة إدارية معاونة من العاملين وقد تم إلغاء القرار المشار إليه في ضوء مستجدات تنظيم الهيكل الإداري وتقييم الصيغ المثلى لمشاركة العاملين في الإدارة، مع التأكيد على أن هذا الإلغاء لا يعني الإخلال بمبدأ المشاركة، وإنما جاء بهدف إعادة دراسة آلية التنفيذ بما يحقق التوازن بين الامتثال التنظيمي ومتطلبات الكفاءة المؤسسية.

وتؤكد الشركة أن موضوع إعادة تفعيل اللجنة الإدارية المعاونة من العاملين جارٍ حاليًا بحثه من قبل الجهات المختصة داخليًا، في إطار مشروع شامل لتطوير منظومة الحوكمة والمشاركة الوظيفية بالشركة، وبما يحقق أقصى استفادة ممكنة من مشاركة العاملين دون الإخلال بالإطار القانوني والتنظيمي.

أعرب السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم المطوع - رئيس الجمعية العامة العادية

عن شكره للسيد المحاسب / محمد طاهر حفظ الله – وكيل أول – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري.. كما أعطي سيادته الكلمة إلي السيد المحاسب / عبد الله الحسيني – مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز – Grant Thornton.

السيد المحاسب / عبد الله الحسيني - مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز Grant Thornton

في البداية توجه سيادته بتقديم الشكر للسادة الحضور.. وقد أوضح سيادته بأنه سيتم الاكتفاء بتلاوة بعض النقاط الهامة بالتقرير على أن يدرج التقرير كامل بمضبطة الجمعية ونستعرض فيما يلي: –

تقرير مراقب الحسابات السيد المحاسب/ كامل مجدي كامل صالح- الشريك التنفيذي بمكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز - Grant Thornton إلى السادة / مساهمي الشركة عن القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥.

تقرير عن القوائم المالية : -

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع – شركة مساهمة مصرية – والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية : -

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات : -

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات صلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الرأي المتحفظ : -

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" على بعض العقود كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المرفقة. ولم تقم بتطبيقه على التراخيص المؤقتة بحق الانتفاع الخاصة بالأراضي (الساحات والأرصفة) لأنه يجدد على فترات معظمها سنوية. وفي ضوء المستجدات اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥ تم إعادة تقييم الظروف المرتبطة بتجديد تلك التراخيص المؤقتة بحق الانتفاع مع هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بالأراضي (الساحات والأرصفة) والتي تمارس عليها الشركة نشاطها منذ سنوات وأنشأت عليها أصول يتم اهلاكها على عدد سنوات تراخيص مزاولة النشاط، مما يؤكد على إمكانية ونية الأطراف على تجديدها سنوياً وتلقائياً طوال مدد تراخيص مزاولة النشاط المرخص به والتي تمتد لعدة سنوات قادمة. ولذلك كان يتعين تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على تلك التراخيص المؤقتة بحق الانتفاع، وقد ترتب على عدم تطبيق المعيار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على تلك التراخيص المؤقتة بحق الانتفاع عدم إثبات صافي رصيد أصول حق انتفاع بمبلغ ٣,٠٤٥ مليون جنيه مصري ورصيد التزامات عقود تراخيص مؤقتة بحق الانتفاع بمبلغ ٣,٤٣٦ مليون جنيه مصري ومبلغ ١٦٠ مليون جنيه مصري كمصروف استهلاك أصول حق الانتفاع وكذلك مبلغ ٣٤٢ مليون جنيه مصري كفوائد مدينة (عقود تراخيص مؤقتة بحق انتفاع)، مما كان سينتج عن ذلك تخفيض الأرباح الخاصة بالقوائم المالية المرفقة بمبلغ ١٩١ مليون جنيه مصري وذلك بعد استبعاد أثر معالجة الشركة لمدفوعات عقود التراخيص المؤقتة بحق انتفاع بمبلغ ٣١١ مليون جنيه مصري على قائمة الأرباح أو الخسائر. كما ستنخفض الأرباح المحتجزة بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ مليون جنيه مصري.

الرأي المتحفظ : -

فيما عدا تأثير ما ورد في فقرة أساس إبداء الرأي المتحفظ على القوائم المالية للشركة، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

فقرة إيضاحية :-

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المرفقة، قامت الشركة بتغيير السنة المالية لتبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام بدلاً من السنة المالية التي تبدأ في أول يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو من كل عام وفقاً لاعتماد الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٢٥ وقرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٢٥ بشأن تعديل المادة رقم (٥٤) من النظام الأساسي للشركة والخاصة بالسنة المالية للشركة، على أن يتم إصدار قوائم مالية انتقالية عن فترة ستة أشهر (من أول يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥) وعليه، فإن القوائم المالية المرفقة هي عن فترة الستة أشهر من ١ يوليو ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، في حين أن أرقام المقارنة عن السنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات السيد المحاسب / كامل مجدى كامل صالح - الشريك التنفيذي بمكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز - Grant Thornton **عن القوائم المالية الختامية والايضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥.**

أن الشركة تاريخياً منذ نشأتها سواء في ملكية الدولة تحت مظلة قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ أو عند دخول المساهمين الجدد والتحول إلى قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فأن الشركة كانت تعالج الإيجارات لجميع الأراضي والساحات المشار إليها والتي تنتفع بها الشركة بموجب تراخيص مؤقتة قصيرة الأجل (١٢شهر أو أقل) بموجب قرار (٨٠٠) كإيجار تشغيلي وليس إيجار تمويلي تطبيقا لنص الفقرة (٥) من معيار التأجير "لا يطبق على العقود قصيرة الأجل (١٢ شهر أو أقل)".

وحيث أن فلسفة تطبيق الإيجار التشغيلي تسترشد بمقابلة المستندات ذات الشكل القانوني للتراخيص في مقابل فلسفة النية في استمرارية النشاط طبقا للتراخيص الممنوحة للنشاط.

وحيث أنه من بنود الترخيص المؤقت أن للهيئة إلغاء الترخيص بشكل أحادي دون الحق في المطالبة بأي تعويضات بما يتعارض مع نص الفقرة (١٨) من ذات المعيار "يجب على المنشأة تحديد مدة عقد التأجير باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد التأجير". ووفقا لما ورد بملحق (ب) فقرة (٣٤) " لا يعد عقد التأجير واجب النفاذ عندما يكون لكل من المستأجر والمؤجر الحق في إنهاء عقد التأجير بدون أذن من الطرف الآخر مع عدم وجود غرامة كبيرة".

وبناء على أن الشركة تمتلك تراخيص مؤقتة أقل من ١٢ شهر وحيث أن طبيعة العلاقة مع الشركة هي الحصول على تراخيص مؤقتة فأنه لا يمكن التعويل ألا على تطبيق معالجة التأجير التشغيلي.

حيث لا يمكن اعتبار الترخيص المؤقت بمثابة عقد التزام كونهما مختلفين في الشكل والجوهر.

وقد أعرب السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم المطوع - رئيس الجمعية العامة العادية

عن شكره للسيد المحاسب / عبد الله الحسيني – مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز كما أعطي سيادته الكلمة إلي السيد اللواء بحري / العضو المنتدب التنفيذي.

السيد اللواء بحري/ علاء محمد إبراهيم - العضو المنتدب التنفيذي

توجه سيادته بخالص الشكر الي السادة / الجهاز المركزي للمحاسبات والسادة / مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز Grant Thornton على ملاحظاتهم كما أعطي سيادته الكلمة إلي محاسب / أحمد عبد الحميد حمودة – رئيس القطاع المالي للرد على الملاحظات.

وقد توجه السيد المحاسب/أحمد حمودة - رئيس القطاع المالي

بالشكر والتقدير للسادة / الجهاز المركزي للمحاسبات والسادة / ممثلي مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز Grant Thornton لما بذلوه من جهد كبير في مراجعة القوائم المالية الخاصة بالفترة المالية الانتقالية.

– موضحاً بأنه فيما يتعلق بملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن دراسة القيمة العادلة للاستثمارات تقوم الإدارة المالية بإعداد هذه الدراسات بشكل دوري خلال الفترات المالية المختلفة وذلك استناداً إلى البيانات والمراكز المالية المتاحة عن تلك الاستثمارات.. مشيراً إلى أنه في ديسمبر ٢٠٢٥ تم انعقاد الجمعية العامة لشركة موانئ مصر البحرية حيث تم إصدار القوائم المالية عن ديسمبر ٢٠٢٤ إلا ان عدم توافر البيانات المحدثة في التوقيت المناسب حال دون اتاحتها للمستشار المالي المستقل القائم بإعداد الدراسة والذي اعتمد بدوره على البيانات المتاحة في ذلك الوقت.. وقد أضاف بأنه رغم تقدير الإدارة لتلك الملاحظة فإنه سيتم العمل على تلافيها مستقبلاً من خلال التنسيق المسبق مع شركة موانئ مصر البحرية لضمان إتاحة البيانات في التوقيتات المحددة.

– وفيما يتعلق بملاحظة ضريبة القيمة المضافة.. أوضح أن طبيعة تعاملات الشركة في ظل وجود فرع يعمل بنظام المناطق الحرة تستلزم استخراج نموذج (١٣) للاستفادة من الإعفاء الضريبي على المشتريات إلا أن إجراءات استخراج هذا النموذج قد تؤدي إلى إبطاء العملية التشغيلية بما يؤثر سلباً على معدلات الأداء.. وعليه فقد تم تطبيق نص الفقرة (٢٢) من قانون الضريبة بدلاً من الفقرة (٦) وذلك بسداد الضريبة ثم خصمها في ذات الفترة الضريبية.

– وقد أشار إلى أن هذا الإجراء ترتب عليه فقدان بعض العوائد المحتملة (مثل عوائد الإيداع البنكي) وهو ما يعد ملاحظة في محلها إلا أن التكلفة البديلة لتعطيل التشغيل كانت ستؤدي إلى تأثير أكبر على كفاءة الأداء خاصة فيما يتعلق بتوفير قطع الغيار اللازمة واستمرارية العمليات.

– وقد أكد على أنه من الممكن مستقبلاً دراسة آليات تطبيق الإعفاء الضريبي من خلال نموذج (١٣) بشكل أكثر كفاءة والعمل على التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لتسريع إجراءات اعتماد الفواتير بما يحقق التوازن بين الالتزام الضريبي وعدم التأثير على كفاءة التشغيل.

وقد أشار الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى - ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري

أن تطبيق نموذج (١٣) يحقق وفر مالي كبير.. مشيراً إلى أن عدم الاستفادة منه بالشكل الأمثل قد يؤدي إلى فقدان عوائد مالية ملموسة حتى في حالة سداد الضريبة واستردادها لاحقاً حيث يتم فقد جزء من العوائد الناتجة عن تلك المبالغ وهو ما قد يصل إلى نحو ٦٣ مليون جنيه وهو رقم يعد مؤثراً.. كما أبدى سيادته استعداده لتقديم الدعم اللازم من خلال التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار مشيراً إلى إمكانية مساهمة السيد المهندس/ محمد فتحي – عضو مجلس الإدارة في تسهيل إجراءات الحصول على نموذج (١٣) والانتهاء من هذا الأمر.

وقد أفاد السيد المحاسب/ أحمد حمودة - رئيس القطاع المالي

بأن نموذج (١٣) يتم استخراجه بالفعل إلا أن التحدي يكمن في ضرورة إصداره لكل فاتورة على حدي في ظل وجود حجم كبير من المعاملات والمشتريات حيث يبلغ عدد الفواتير آلاف الفواتير شهرياً الأمر الذي يمثل عبئاً إجرائياً قد يؤثر على سرعة وكفاءة العملية التشغيلية خاصة في ظل حجم العمليات الكبيرة بالشركة.

عقب الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى - ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري

بأنه سيتم عقد اجتماع تنسيقي لاحقاً بمشاركة السيد المهندس/ محمد فتحي – عضو مجلس الإدارة والسيد المحاسب/ رئيس القطاع المالي لدراسة هذا الأمر بشكل تفصيلي خاصة وأن هذا الإجراء لا يتم تطبيقه بذات الصورة في شركات تداول الحاويات الأخرى ما يستلزم الوقوف على أفضل الممارسات المتبعة في هذا الشأن.

وقد أكد السيد المحاسب/ أحمد حمودة - رئيس القطاع المالي

بأنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية والتكميلية من بينها إصدار الفواتير من خلال المنظومة الضريبية موضحاً بها صفة "منطقة حرة خاصة" بما يسهم في تيسير الإجراءات وتسريعها.

السيد اللواء بحري/ علاء محمد إبراهيم - العضو المنتدب التنفيذي

أوضح سيادته أنه تم بالفعل الانتهاء من هذه الإجراءات.. مشيراً إلى وجود ملاحظة سابقة لدى الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى سبق مناقشتها وتتعلق ببدلات الحضور والانتقال وطلب من سيادته التعقيب عليها.

الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى - ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري

- اقترح سيادته على الجمعية العامة الموقرة إعادة النظر في آلية صرف بدلات الحضور حيث يتم توحيدها في صورة مبلغ مقطوع شامل يُصرف كبدل حضور جلسة.. بدلاً من تقسيمه إلى بدل حضور وبدل انتقال وذلك تجنباً للدخول في تفاصيل إجرائية غير لازمة تتعلق بوسائل الانتقال وظروفها.

- وأكد سيادته موافقته على القيمة التي تقررها الجمعية في هذا الشأن.. مشيراً إلى إمكانية تحديد مبلغ (٣٥,٠٠٠ جنيه) لكل من اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبذات الضوابط التي سبق اعتمادها في هذا الخصوص.

- وقد أيد السادة / أعضاء الجمعية العامة الموقرة ما طرحه سيادته من مقترح في هذا الشأن.

- كما أبدى سيادته ملاحظة بشأن ما ورد بتقرير مجلس الإدارة من انعقاد عدد (٧) جلسات لمجلس الإدارة خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ متسائلاً عن مدى توافق ذلك مع الضوابط القانونية في ضوء أن الفترة المشار إليها تمتد لستة أشهر فقط.. مشيراً إلى أن الحد الأقصى لعدد جلسات مجلس الإدارة هو (١٢) جلسة سنوياً وقد يترتب عليه عدم استحقاق بدل جلسات زيادة عن الحدود المقررة مطالباً بمراجعة ذلك قانونياً.. وطلب سيادته من ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات التحقق من مدى صحة هذا الرأي من الناحية القانونية.. مؤكداً استعداده لموافاة الشركة بالمستندات القانونية المؤيدة لذلك.

أوضح السيد اللواء بحري/ علاء محمد إبراهيم - العضو المنتدب التنفيذي

بأنه يوجد حد أدنى لعدد الاجتماعات ولا يوجد حد أقصى محدد.

أوضح السيد المحاسب / محمد طاهر حفظ الله - وكيل أول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري والجهاز المركزي للمحاسبات

بوجود حد أدنى لعدد الاجتماعات وسيتم مراجعة ما إذا كان هناك حد أقصى وفقاً للقوانين المنظمة.

عقب الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى - ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري

مؤكداً أن الحد الأقصى هو جلسة واحدة شهرياً بواقع (١٢) جلسة سنوياً وسيتم إرسال المستندات القانونية الداعمة لهذا الرأي وطلب مراجعتها بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات للتحقق من مدى صحتها وما قد يترتب عليها من آثار.

وقد استكمل السيد المحاسب/ أحمد حمودة - رئيس القطاع المالي حديثه موضحاً

فيما يتعلق بالملاحظة الواردة بتقرير السادة / مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز (Grant Thornton) بشأن تطبيق المعيار الدولي رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير.. مشيراً إلى أن هذه الملاحظة قد سبق طرحها في جمعية سابقة وأن السياسة المحاسبية المتبعة بالشركة منذ نشأتها تستند إلى الإطار القانوني المنظم لها سواء في ظل قانون قطاع الأعمال رقم (٢٠٣) أو القانون رقم (١٥٩).

–وقد أضاف أن تطبيق المعيار (٤٩) يفترض وجود عقود تأجير تتجاوز مدتها سنة واحدة في حين أن جميع تراخيص حقوق الانتفاع الممنوحة للشركة هي تراخيص مؤقتة تقل مدتها عن عام وتتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر وتخضع لقرارات تنظيمية (منها القرار رقم ٨٠٠) التي تمنح الجهة الإدارية الحق في تعديل القيمة الإيجارية أو إنهاء الترخيص من جانب واحد دون التزام بتعويضات .. وأن طبيعة هذه التراخيص لا تستوفي شروط عقود التأجير التمويلي وفقاً لمتطلبات المعيار خاصة في ظل إمكانية الانهاء الأحادي وعدم وجود التزام تعاقدي طويل الأجل بما يتعارض مع مفهوم "عقد واجب النفاذ" الوارد بالمعيار والذي يشترط عدم إمكانية الإلغاء دون جزاءات جوهرية.

–وقد أشار إلى أن التراخيص المؤقتة التي تعمل بها الشركة تقل مدتها عن (١٢) شهراً وبالتالي فإن المعالجة المحاسبية الملائمة لها .. وفقاً لرؤية الإدارة.. هي معالجة التأجير التشغيلي وليس التأجير التمويلي نظراً لاختلاف طبيعة التراخيص من حيث الشكل والجوهر عن عقود الالتزام طويلة الأجل.. مؤكداً على أنه سبق عقد مناقشات مع كل من الجهاز المركزي للمحاسبات ومكتب المراجعة الخارجي مجدداً الدعوة لإعادة دراسة هذا الموضوع بشكل مشترك نظراً للأثر المالي المتوقع تطبيقه خلال عام ٢٠٢٦ والذي قد يكون جوهرياً مع التأكيد على أهمية التوصل إلى توافق مهني بين جميع الأطراف لتحديد المعالجة المحاسبية الأنسب وتفادي أي تحفظات مستقبلية.

وعقب السيد المحاسب/ عبد الله الحسيني – ممثل مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز (Grant Thornton)

موضحاً أن مبدأ المراجعة المحاسبية يقوم على أن الجوهر فوق الشكل.. مشيراً إلى أن طبيعة أصول الشركة ونشاطها تستلزم مراعاة التطبيق الصحيح للمعيار حيث لا يمكن اعتبار وجود أصول يتم استهلاكها على المدى الطويل في ظل وجود عقود أو تراخيص قصيرة الأجل قابلة للأنهاء دون انعكاس ذلك على المعالجة المحاسبية المناسبة.

وأضاف أن المكتب يرحب بإعادة مناقشة الموضوع مع الإدارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات للوصول إلى رؤية مشتركة تحقق الاتساق مع معالجة محاسبية صحيحه يتفق عليها الأطراف كاملة لتلافي التحفظات والآثار التي يمكن بعد ذلك تجاوزها إن أمكن.. واختتم سيادته الحديث بالشكر للسادة الحضور.

وقد أعرب السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع – رئيس الجمعية العامة العادية

عن شكره للسيد المحاسب/ عبد الله الحسيني.. مشيراً إلى أنه سيتم استكمال مناقشة الموضوعات المطروحة وأن ما تم تناوله يعد بمثابة الانتهاء من البندين الأول والثاني من جدول الأعمال.

ومن ثم استعرض سيادته البنود المتبقية بجدول الأعمال مستفسراً من السادة / المساهمين عما إذا كانت لديهم أية ملاحظات أو استفسارات.

علق الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى – ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري

فيما يتعلق بالترخيص لمجلس الإدارة بإقرار التبرعات.. اقترح سيادته إضافة جزء بأن تكون التبرعات خلال العام القادم قاصرة على المستشفيات الحكومية وبصفة خاصة المستشفيات الأكثر احتياجاً مثل مستشفيات علاج الأورام والسرطان والجمعيات الخيرية.

أشار السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع –رئيس الجمعية العامة العادية

فيما يتعلق بالبند الحادي عشر من جدول الأعمال بأنه قد ورد إلى الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة خطاب من الشركة القابضة للنقل البحري والبري بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٢٦ يفيد برغبتها في العدول عن أسلوب مبادلة الأسهم والاتجاه إلى بديل الشراء النقدي لكامل حصة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع في رأس مال شركة موانئ مصر البحرية وذلك وفقاً للقيمة المثبتة بالقوائم المالية عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وما يرتبط بذلك من تسويات مالية ناتجة عن فروق التقييم.

وعليه قد أوضح سيادته رؤيته بأن لا يقل سعر السهم عن القيمة التي ستسفر عنها دراسة القيمة العادلة التي سيتم إعدادها بواسطة مستشار مالي مستقل.

وفي هذا الخصوص عرض سيادته الأمر على الجمعية العامة لإبداء الرأي واتخاذ القرار المناسب بشأن تفويض مجلس إدارة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بتعيين مستشار مالي مستقل للقيام بإعداد دراسة القيمة العادلة وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الملكية والتوقيع على جميع المستندات والعقود اللازمة لإتمام وتنفيذ الصفقة على أن يتم السداد بالعملة التي سيتم الاتفاق عليها.

واختتم سيادته مستفسراً عما إذا كان هناك أي اعتراض أو استفسارات من السادة المساهمين.. وقد أيد السادة أعضاء الجمعية العامة الموقرة ما طرحه سيادته من مقترح في هذا الشأن.

الأستاذ / ناصر عبد ربه - مساهم تداول حر

تفضل سيادته بالتعريف بنفسه ممثلاً عن نفسه وعن أبنائه القُصر كمساهمين بالشركة منذ ما يقرب من ٢٥ عاماً.. مشيراً إلى أن سهم الشركة شهد تغيرات سعرية كبيرة خلال الفترة السابقة حيث وصل في إحدى المراحل إلى نحو ٧٢ جنيهاً في حين تم تنفيذ عمليات شراء سابقة عند مستويات أقل.. موضحاً بأنه قد سبق منح أسهم مجانية في فترات سابقة معتبراً أن احتساب هذه التغيرات قد يؤدي إلى اختلاف في تقدير القيمة العادلة للسهم.. ومؤكداً ضرورة ألا تقل القيمة العادلة – من وجهة نظره – عن مستوى ٤٠ جنيهاً حفاظاً على حقوق صغار المساهمين.

كما استفسر سيادته عن طبيعة العمليات التي تمت مؤخراً لشراء عدد من الأسهم من قبل الشركة القابضة موضحاً أن لديه استفساراً حول مصدر هذه الأسهم وما إذا كانت من حصة هيئة ميناء الإسكندرية أو غيرها في ظل ثبات النسب الظاهرة بجدول هيكل المساهمين.

أكد الأستاذ الدكتور / عمرو أحمد مصطفى- ممثلا عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري

أن ما تم من عمليات شراء كان من خلال حصة وزارة المالية في الأسهم المتداولة.. مؤكداً أن تقييم أو تسعير الأسهم يتم وفقاً لسعر السوق في البورصة وأنه لا يتم الاعتداد بأي أسعار ثابتة وإنما يتم الاعتماد على سعر التداول الفعلي بالسوق.

أفاد الأستاذ / ناصر عبد ربه - مساهم تداول حر

بأن سعر السهم في البورصة قد سجل في فترات سابقة مستويات وصلت إلى نحو ٧٢ جنيهاً.. مشيراً إلى أنه في ضوء منح أسهم مجانية سابقة يمكن احتساب متوسطات مختلفة للسعر موضحاً أن السهم خلال الفترة الأخيرة وبالأخص خلال الأسبوع أو العشرة أيام الماضية قد تم تداوله عند مستوى يقارب ٣٤,٧ جنيه وفقاً لما هو ظاهر على شاشات التداول.

أوضح السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد -العضو المنتدب التنفيذي

بأنه لا يجوز الاعتماد على تحركات سعر السهم في البورصة في فترات زمنية محددة كأساس للتقييم نظراً لأن سعر السهم يتسم بالتقلب المستمر صعوداً وهبوطاً وفقاً لآليات العرض والطلب في السوق.

وأكد أن ما يتم تداوله بشأن القيمة العادلة لا يرتبط بسعر التداول اللحظي في البورصة وإنما يستند إلى دراسات تقييم متخصصة تأخذ في الاعتبار عناصر مالية وفنية مختلفة.. مشيراً إلى أن التقييم محل النقاش يتعلق بعملية استثمارية تخص شركة أخرى وليس شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.

اقترح الأستاذ / ناصر عبد ربه - مساهم تداول حر

أن يتم توزيع الكوبون بالكامل بالدولار أو أن يكون التوزيع بنظام مختلط بنسبة (٥٠%) بالجنيه المصري و(٥٠%) بالدولار بما يحقق أفضل عائد للمساهمين.

أوضح السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد -العضو المنتدب التنفيذي

أنه في الوقت الحالي سيتم صرف الكوبون النقدي بالجنيه المصري على أن يتم إخطار شركة مصر للمقاصة بقرارات الجمعية العامة وقيم التوزيعات ليتم الصرف للمساهمين من خلال القنوات المعتادة في هذا الشأن وفقاً للإجراءات المتبعة سنوياً.

أعرب الأستاذ / ناصر عبد ربه - مساهم تداول حر

عن تقديره للسادة الحضور مؤكداً تمنياته بمزيد من التقدم للشركة.

السيد الأستاذ / احمد ابراهيم على محمد المطوع - رئيس الجمعية

تقدم سيادته بالشكر للأستاذ/ ناصر عبد ربه.. مستفسراً عما إذا كان لدى السادة المساهمين أي استفسارات أخرى.

رحب الاستاذ / مجدي عبد المجيد - مساهم تداول حر

بالسادة الحضور.. معرفاً بنفسه كمدير ائتمان سابقاً ببنك الإسكندرية ومحامي حر حالياً.. ومؤكداً اعتزازه بالشركة باعتبارها كياناً يجمع المساهمين ومجلس الإدارة والعاملين في إطار أسرة واحدة تمتد مساهمتها لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

وأشار إلى رغبته في تعزيز التواصل داخل الجمعية العامة بما يتيح للمساهمين فرصة أكبر للمشاركة وطرح آرائهم ومقترحاتهم موضحاً أهمية إتاحة مساحة للنقاش قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالقوائم المالية بما يعزز من الشفافية والتكامل بين الأطراف.

وفيما يتعلق بالجانب المالي استفسر عن أثر فروق العملة والتي أشار إلى أنها بلغت نحو ٣٤ مليون جنيه متسائلاً عما إذا كانت هذه الفروق ناتجة عن تعاملات الشركة بالعملات الأجنبية فقط أو بعملات متعددة ومدى تأثير ذلك على صافي الربح.

كما أشار إلى أن التغيرات في أسعار صرف الدولار قد تمثل في جزء منها فروقاً دفترية وليست فعلية خاصة في ظل وجود أرصدة أو ودائع دولاريه مما يعني أن هذه الفروق قد تتحول إلى أرباح في فترات لاحقة.

وطلب إيضاح سياسة الشركة بشأن إدارة الاستثمارات والودائع سواء بالجنيه المصري أو العملات الأجنبية ومدى تأثير ذلك على النتائج المالية.

كما تطرق إلى الأوضاع السياسية الدولية وتأثيرها المحتمل.. مشيراً إلى أهمية دراسة انعكاسات التوترات الإقليمية والدولية على نشاط الشركة مع التأكيد في الوقت ذاته على أن موقع الشركة الجغرافي قد يمثل فرصة لتعزيز النشاط والاستفادة من التحولات في حركة التجارة العالمية.

واختتم سيادته كلمته بتوجيه الشكر للسادة الحضور على سعة الصدر مطالباً إيضاح ما ورد من نقاط لضمان الفهم الكامل للموقف.

توجه السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد -العضو المنتدب التنفيذي

بالشكر للأستاذ/ مجدي عبد المجيد على مداخلته مؤكداً تقديره لاهتمامه ومتابعته.. موضحاً أن الشركة تتبع سياسة حريصة في إدارة محفظتها الاستثمارية بكافة مكوناتها بما يحقق أفضل استغلال للموارد المتاحة.. مؤكداً أن النتائج المالية المحققة تعكس أداءً إيجابياً يفوق المستهدفات وهو ما يعكس سلامة المسار الإداري والمالي للشركة وأنه في حال وجود أي ملاحظات جوهرية أو تأثيرات سلبية على الأداء المالي فإن ذلك يكون محل مراجعة دقيقة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات للشركة ولم يتم رصد ما يخالف ذلك.

وأكد سيادته التزام الشركة بالحفاظ على حقوق جميع المساهمين دون تمييز والعمل على تعظيم قيمة استثماراتهم مع توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة تحقق النمو المستدام متمنياً للجميع دوام التوفيق.

أكد السيد الأستاذ / أحمد أبراهيم على محمد المطوع - رئيس الجمعية العامة العادية

أن الدولة المصرية تتمتع بدرجة عالية من الأمان والاستقرار فيما يتعلق بالمسارات الملاحية وأن هناك حركة ونمواً مستمراً في النشاط بل إن بعض الشركات والقطاعات المماثلة قد استفادت من بعض تداعيات تلك الأوضاع.. وأن مصر دولة قانون ومؤسسات بما يضمن حماية حقوق جميع الأطراف مشيراً إلى ما أوضحه السيد اللواء/ العضو المنتدب التنفيذي من أن الشركة تخضع لرقابة دقيقة من الجهات الرقابية بما في ذلك مراقب الحسابات والجهاز المركزي للمحاسبات بما يضمن سلامة الإجراءات والشفافية في كافة الممارسات.

وطمأن سيادته السادة المساهمين بأن أعمال الشركة تتم في إطار من الحوكمة والرقابة المستمرة مع الالتزام الكامل بالمعايير القانونية والمحاسبية بما يعزز الثقة في أداء الشركة.

واختتم سيادته كلمته.. مستفسراً عما إذا كان لدى السادة المساهمين أي استفسارات أخرى.

أشار الأستاذ الدكتور/ عمرو أحمد مصطفى - ممثلاً عن الشركة القابضة للنقل البحري والبري:

أن المبلغ المعروض بشأن أتعاب مراقب الحسابات (٣ مليون جنيه) يعد مبالغ فيه.. موضحاً إلى أنه سبق وأن طلب من الإدارة عرض الموضوع على المساهمين لإتاحة ترشيح عدد من المكاتب ضمن قائمة (Top 10) وإجراء منافسة فيما بينها.

وأوضح سيادته أنه لم يتم العرض على الشركة القابضة أو إتاحة هذا الطرح بشكل رسمي.. مقترحاً السماح باستكمال الإجراءات خلال العام الحالي لتعيين مراقب حسابات للعام المالي القادم على أن يتم عرض الموضوع على الشركة القابضة والبدء في تطبيق آلية مناقصات أو ممارسات تنافسية شفافة بينهم.

عقب السيد المحاسب / عبد الله الحسيني - مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز(Grant Thornton)

بأن مكتب Grant Thornton يعد من كبرى مكاتب المراجعة ويصنف ضمن أكبر خمس مكاتب (Top five).

أوضح السيد اللواء بحري / علاء محمد إبراهيم أحمد -العضو المنتدب التنفيذي

أن المبلغ المعروض لن تتحمله الشركة بالكامل.. حيث ستتحمل الشركة مبلغ (١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري).. بينما تتحمل شركة بلاك كاسبيان الإماراتية مبلغ (١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) وذلك وفقاً للمذكرة المعروضة على الجمعية العامة.

السيد الأستاذ/ أحمد إبراهيم علي محمد المطوع - رئيس الجمعية العامة العادية

تقدم سيادته بالشكر للدكتور/ عمرو مصطفي.. مؤكداً بأنه سيتم أخذ الملاحظات بعين الاعتبار على أن يتم دراسة تطبيق ما ورد من مقترحات خلال العام القادم .

قرارات الجمعية العامة العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع (ش.م.م) المنعقدة بقاعة الاجتماعات بمبني الشركة القابضة للنقل البحري والبري ٧١- طريق الحرية بالإسكندرية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٤/١٦

١- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

٢- الإحاطة بتقريري مراقبا الحسابات على القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ورد الشركة عليهما.

٣- التصديق على تقرير الحوكمة والإحاطة بتقرير مراقب الحسابات عليه عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

٤- التصديق على القوائم المالية الختامية والإيضاحات المتممة لها عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والتي تظهر صافي ربح قبل الضريبة بمبلغ ٣,٣١٩ مليار جنيهاً (فقط وقدره ثلاث مليارات وثلاثمائة وتسعة عشر مليون جنيه مصري لا غير) وعلى مجلس إدارة الشركة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو الملاحظات الواردة بتقريري مراقبا الحسابات.

٥- وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على التالي: -

أ. توزيع الارباح وفقاً لحساب التوزيع المرفق بتحديد نصيب العاملين بـ ١٠٪ من صافي الربح وبما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة وذلك وفقاً لكل من المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادة ٥٥ من النظام الاساسي للشركة.

ب. صرف أرباح عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ للسادة العاملين المعينين بعقود محددة المدة العاملين بالوظائف القيادية طبقا للمبالغ التي أقرها مجلس إدارة الشركة عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥ /١٢/٣١ مع مراعاة تحميل مبالغ أرباحهم وفقاً لمدد خدمتهم على بند نصيب العاملين من الأرباح وذلك طبقاً لمدة الخدمة خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

ج. يتم توزيع الأرباح على المساهمين وفقاً لحساب التوزيع المرفق.

٦- احيطت الجمعية العامة العادية بعدم صرف أي تبرعات خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بإقرار تبرعات عن العام المالي ٢٠٢٦ بمبلغ وقدره ١٠ مليون جنيه (فقط عشرة مليون جنيه مصري لا غير) وذلك وفقاً لما يلي: -

أ. مبلغ وقدره ٢,١٧٥,٠٠٠ جنيه (فقط اثنان مليون ومائة وخمسة وسبعون ألف جنيه مصري لا غير) غير شاملة ضريبة القيمة المضافة يمثل باقي قيمة المساهمة في رعاية ودعم برنامج Logivators لصالح شركة PMAESTRO.

ب. مبلغ وقدره ٧,٨٢٥,٠٠٠ جنيه (فقط سبعة مليون وثمانمائة خمسة وعشرون ألف جنيه مصري لا غير) يخصص للصرف على الجهات التي يراها مجلس إدارة الشركة وذلك وفقاً للضوابط والقواعد التي يقرها المجلس في هذا الشأن على أن تكون قاصرة على مستشفيات حكومية مثل مستشفى السرطان والأورام والجمعيات الخيرية.

٧- اعتماد المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن العام المالي ٢٠٢٦.

٨- الموافقة على إخلاء وابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المالية الانتقالية المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١.

٩- وافقت الجمعية العامة العادية على ما يلي: -

أ- الموافقة على صرف مكافأة – خالصة الضرائب – للسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة عن الجهود المبذولة والنتائج المحققة خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ على النحو التالي: -

- ٢,٢٥٠,٠٠٠ جنيه (فقط اثنين مليون ومائتان وخمسون ألف جنيه مصري لا غير) للسيد / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي.
- ٢,٢٥٠,٠٠٠ جنيه (فقط اثنين مليون ومائتان وخمسون ألف جنيه مصري لا غير) للسيد/ العضو المنتدب التنفيذي.
- ١,٥٥٠,٠٠٠جنيه (فقط مليون وخمسمائة وخمسون ألف جنيه مصري لا غير) لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وبمراعاة أن يتم الصرف للأعضاء بنسبة حضور جلسات المجلس خلال الفترة المالية الانتقالية المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١ وفى حالة تغيير العضو بمجلس الإدارة خلال ذات الفترة المالية يتم صرف المكافأة بمقدار المدة التي قضاها العضو بمجلس الإدارة خلال ذات الفترة على أن يصرف نصيب العضو في المكافأة كاملاً اذا كانت نسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة ٧٥٪ فأكثر من عدد الجلسات خلال مدة عضويته في الفترة المالية الانتقالية المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتصرف

بنسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة منسوبة لإجمالي عدد الجلسات اذا كانت نسبة حضوره أقل من ٧٥٪ خلال مدة عضويته في الفترة المالية الانتقالية المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١ على آلا تتجاوز قيمة المكافأة المنصرفة للسادة الأعضاء قيمة المكافأة المقررة للمقعد الواحد.

ب – اعتماد بدل حضور السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي:-

البيان	القيمة	محددات الصرف
بدل حضور اجتماعات مجلس الادارة	٣٥,٠٠٠ جنيه مصري	وبحد اقصي ١٢٥,٠٠٠ جنيه مصري للربع السنة المالية وتكون خالصة الضرائب والتأمينات
بدل حضور اجتماعات الجمعية العامة	٣٥,٠٠٠ جنيه مصري	وبحد اقصي ١٢٥,٠٠٠ جنيه مصري للربع السنة المالية وتكون خالصة الضرائب والتأمينات
بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	٣٥,٠٠٠ جنيه مصري	وبحد اقصي ١٢٥,٠٠٠ جنيه مصري للربع السنة المالية وتكون خالصة الضرائب والتأمينات

على أن يصرف البدل سواءً كان الحضور فعليا أو بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية وذلك تماشياً مع قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (١٦٠) بتاريخ ١٨ / ٣/ ٢٠٢٠.

١٠– الموافقة على ما يلي: ـ

أولاً: تجديد تعيين السيد المحاسب / كامل مجدي كامل صالح – الشريك التنفيذي بمكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز (Grant Thornton) كمراقب حسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ وذلك مقابل أتعاب غير شاملة ضريبة القيمة المضافة يتم تحميلها على النحو التالي ووفقاً للجدول أدناه:-

- ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط مليون وستمائة ألف جنيه مصري لا غير) قيمة مراجعة القوائم المالية السنوية وإصدار تقرير مراقب الحسابات عليها بنسختيها باللغة العربية والانجليزية طبقاً للمعايير المصرية. الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية وإصدار تقرير الفحص المحدود عليها (الربع والنصف سنوية) وإصدار تقرير عن فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وإصدار تقرير تأكد مستقل عن تقرير مجلس الإدارة بالالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية تتحملها الشركة.
- ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط مليون وأربعمائة ألف جنيه مصري لا غير) مراجعة القوائم المالية السنوية وإصدار تقرير مراقب الحسابات عليها بنسختيها باللغة العربية واللغة الإنجليزية طبقاً للمعايير الدولية تتحملها شركة بلاك كاسبيان لوجيستيكس ليمتيد.

م	البيان	القيمة بالجنيه المصري
١	مراجعة القوائم المالية السنوية وإصدار تقرير مراقب الحسابات عليها بنسختيها باللغة العربية والانجليزية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.	١,٠٠٠,٠٠٠
٢	الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية وإصدار تقرير الفحص المحدود عليها (الربع والنصف سنوية).	٥٥٠,٠٠٠

٣	إصدار تقرير عن فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وإصدار تقرير تأكد مستقل عن تقرير مجلس الإدارة بالالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية.	٥٠,٠٠٠
٤	مراجعة القوائم المالية السنوية وإصدار تقرير مراقب الحسابات عليها بنسختيها باللغة العربية والانجليزية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.	١,٤٠٠,٠٠٠
الاجمـــــــــــــــالى شامل تقرير مراقب الحسابات طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية غير شامل ضريبة القيمة المضافة		٣,٠٠٠,٠٠٠

وبالشروط الآتية: –

- يتم سداد ٥٠٪ دفعه مقدمة بعد قبول العرض وتوقيع خطاب الارتباط.
- يتم سداد ٥٠٪ من قيمة التعاقد بعد الانتهاء من نطاق العمل.
- قيمة اصدار اعتماد الشهادات المهنية والضريبية المتخصصة في حالة طلب الشركة تضاف بقيمة ٥٠,٠٠٠ جنيهاً (فقط خمسون ألف جنيهاً لا غير).

ثانياً : تكون أتعاب الجهاز المركزي للمحاسبات تكافئ تكلفة مراجعة القوائم المالية طبقاً للمعايير المصرية بمبلغ وقدره ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيه مصري (فقط وقدره مليون وخمسمائة وخمسون ألف جنيه مصري لا غير) غير شامل ضريبة القيمة المضافة وذلك بعد استبعاد مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه (فقط مبلغ وقدره خمسون ألف جنيه مصري لا غير) قيمة إصدار تقرير عن فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وإصدار تقرير تأكد مستقل عن تقرير مجلس الإدارة بالالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦.

١١–بعد الاطلاع على مضمون الكتاب الوارد من الشركة القابضة للنقل البحري والبري إلى الشركة بتاريخ الثلاثاء الموافق ١٤ أبريل ٢٠٢٦ بشأن الموافقة على بديل الشراء النقدي لكامل حصة الشركة في رأس المال المصدر لشركة موانئ مصر البحرية (ش.م.م) وبعد المناقشة قررت الجمعية ما يلي:

أولاً : الموافقة على بيع كامل حصة الشركة في رأس المال المصدر لشركة موانئ مصر البحرية ش.م.م، والبالغة عدد (١٨٢,٧٣٥,٩٢٧) سهمًا والتي تمثل نسبة (٦,٠١٪)، إلى الشركة القابضة للنقل البحري والبري (ش.م.ق.م) وذلك باعتباره عقدًا من عقود المعاوضة على ألا يقل سعر السهم عن القيمة التي تسفر عنها دراسة القيمة العادلة المعدة بواسطة مستشار مالي مستقل، على أن يتم السداد بالدولار الأمريكي، أو بالجنيه المصري وفقًا لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ تنفيذ الصفقة.

ثانيًا : تفويض مجلس الإدارة (أو من يفوضه) في: –

أ– تعيين مستشار مالي مستقل وإعداد واعتماد دراسة القيمة العادلة، واعتماد تقرير مراقب حسابات الشركة بشأنها.

ب– اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنقل الملكية والتوقيع على جميع المستندات والعقود اللازمة لإتمام وتنفيذ الصفقة.

وذلك مع استبعاد تصويت كل من الشركة القابضة لكونها طرفًا ذا مصلحة في عقد المعاوضة وكذلك الهيئة العامة لميناء الإسكندرية لكونها طرفًا مرتبطًا بالشركة القابضة.

××××××××××××××××××

وقد أقفل اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع والمنعقد بمبنى الشركة القابضة للنقل البحري والبري – ٧١ طريق الحرية بالإسكندرية في تمام الساعة الخامسة عصراً من ذات اليوم.

تم تفويض كلا من الأستاذ / حازم شريف على "أمين السر " والاستاذ/ مصطفى محمد عبد العاطي "المحامي".. مجتمعين او منفردين في تقديم الاوراق والمستندات واعتماد محضر الجمعية العامة العادية أمام هيئه الاستثمار والمناطق الحرة والغرفة التجارية والشهر العقاري وتسليم وتسلم جميع ما سبق.

أقر أنا السيد الأستاذ / احمد ابراهيم على محمد المطوع رئيس الاجتماع بمسئوليتي المسئولية القانونية عن صحة ماورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك في مواجهة المساهمين أو الشركاء والغير والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وأقر بالاحتفاظ بجميع الوثائق والمستندات المؤيدة لما ورد بالاجتماع في مقر الشركة، واتفاقها وأحكام القانون، والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، والالتزام بتقديمها عند طلبها.

الاستاذ/

حازم شريف علي

أمين سر الجمعية العامة العادية

السيد الاستا

أحمد إبراهيم على محمد المطوع

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس الجمعية العامة العادية

لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع